



الرابطة السورية لكرامة المواطن تطالب بإيصال مساعدات عاجلة إلى مخيم الركبان ومنع العودة القسرية للمهجرين إلى مناطق النظام السوري

قامت القوات الروسية وقوات نظام الأسد في 19 شباط 2019 بإغلاق كل المنافذ والطرق المؤدية إلى مخيم الركبان ومنعت كافة المساعدات الإنسانية من الوصول إلى المدنيين في المخيم الذي كان يعاني أصلاً من ظروف معيشية قاسية لا تحتمل، كل ذلك بهدف التضييق على المدنيين وإجبارهم على استعمال ما يسمى زورا بالمرات الإنسانية التي تم إنشاؤها من قبل النظام السوري والروس والتي تهدف أصلاً إلى فرض العودة القسرية إلى مناطق سيطرة نظام الأسد، حيث يتظاهرون للمصير المعروف الذي واجهه كل المدنيين الذين عادوا أو بقوا في مناطق سيطرة النظام بضمانات روسية.

بناء على ما سبق، فإن الرابطة السورية لكرامة المواطن تؤكد على النقاط التالية:

- تطالب الرابطة السورية لكرامة المواطن الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات فورية لإنهاء المعاناة غير الإنسانية والتي لا تحتمل لأكثر من 40.000 مهجر سوري في مخيم الركبان، والذين يفتقدون للاحتياجات الإنسانية الأساسية من طعام وأدوية وعناية طبية بسبب ممارسات نظام الأسد وحلفائه الروس.
- تدعو الرابطة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية أن تتحرك بسرعة لمعالجة الأسباب ومنع العودة القسرية للمهجرين إلى مناطق سيطرة نظام الأسد عبر "المرات الإنسانية" تحت "ضمانات" روسية كاذبة، حيث سيواجهون - كما جرى في مناطق المصالحات التي ضمنتها روسيا- الاعتقال، الاختفاء القسري، أو التجنيد الإجباري في جيش الأسد، وتطالب الأمم المتحدة بأن تحرم إرادة المهجرين السوريين في مخيم الركبان برفض العودة إلى مناطق سيطرة نظام الأسد حيث لن يكونوا في مأمن من الملاحقة والاذلال، وهذا ما عكسته آخر استطلاعات الرأي التي أجريت مع أكثر من 3000 مدني في مخيم الركبان.
- إن مساهمة أي أطراف دولية في إجبار المدنيين المهجرين في مخيم الركبان على العودة إلى مناطق سيطرة النظام هو بمثابة المشاركة في قتلهم أو اعتقالهم أو تجنيدهم للمشاركة في أعمال القتل المستمرة، وعلى الأمم المتحدة والدول المؤثرة أن تعمل على تأمين طريق آمن للمهجرين في مخيم الركبان إلى المناطق التي يختارون النزوح لها.

لم يعد هناك أدنى شك بعد معاينة تاريخ نظام الأسد وحلفائه الروس في التعامل مع المهجرين واللاجئين الذين تم تضليلهم للعودة إلى مناطقهم أو إجبارهم على ذلك، أو بقوا في مناطق سيطرة نظام الأسد وفق اتفاقيات ما يسمى بالتنسوية تحت ضمانات الروس، بأنه لا عودة آمنة للسوريين المهجرين واللاجئين في ظل الظروف الحالية، وأن العودة الطوعية والأمنة والكرامة يجب أن يسبقها إطلاق سراح المعتقلين والوصول إلى حل سياسي حقيقي بضمانات دولية صارمة وآليات مراقبة لضمان تنفيذها.

"الرابطة السورية لكرامة المواطن" هي تحرك شعبي حقوقي تم تأسيسها من قبل سورين لخدمة المواطنين السوريين. تسعى الرابطة لضمان وتأمين حقوق المهجرين داخل سوريا وخارجها بما يخص حق العودة والملكية والمواطنة، وتقديم رؤاهم ومخاوفهم من العودة القسرية قبل إنهاء أسباب تهجيرهم، وإيصال صوتهم للتأثير على صناعة القرار السياسي الدولي والإقليمي، وحشد التأييد اللازم لتحقيق النتائج المرجوة؛ والرابطة ليست كياناً سياسياً ولا تتبع أي كيان سياسي قائم.

تجسد الرابطة كافة أطياف المجتمع السوري، بغض النظر عن النوع أو الجنس أو الدين أو العرق أو الخلفية الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، وتكافح الرابطة ضد العودة القسرية للمهجرين، وتؤمن أن تحركاً شعبياً لعودة كريمة مبنية على الاعتراف بحق المهجرين بوصفهم مواطنين سورين هو موضوع مركزي لأي حل قادم في سوريا.